

Distr.
GENERAL

A/RES/51/176
11 February 1997

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٦ (د) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثانية (A/51/604/Add.4)]

تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية -١٧٦/٥١

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٢٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٢٤/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/١٩٩٦ المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية،

وإذ تسلّم تماماً بالنهج المتكامل المتبع خلال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي يعترف بالترابط بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٢٤/٥٠^(١)،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٢٤/٥٠؛

٢ - تنوّه بالإجراءات التي اتخذتها حتى الآن الحكومات والمجتمع الدولي لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٢)، وتشجعها على تعزيز جهودها في هذا الشأن؛

(١) A/51/350.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة ٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٣ - تؤكد من جديد على أنه ينبغي للحكومات أن تواصل الالتزام على أعلى مستوى سياسي بتحقيق الأهداف والغايات، وأن تقوم بدور قيادي في تنسيق تنفيذ ورصد وتقييم أعمال المتابعة على الصعيد الوطني؛

٤ - تحث جميع البلدان على أن تنظر، من بين أمور أخرى، في أولويات إنفاقها الحالية بغية تقديم المزيد من التبرعات بما يتفق مع الأولويات الوطنية لتنفيذ برنامج العمل، آخذة بعين الاعتبار أحكام الفصلين الثالث عشر والرابع عشر من البرنامج، فضلا عن الضائقة الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً من بينها؛

٥ - تؤكد على أن التعاون الدولي في ميدان السكان والتنمية أمر لا غنى عنه لتنفيذ التوصيات المتخذة في المؤتمر، وتدعو في هذا الصدد المجتمع الدولي إلى أن يواصل، على الصعيد الثنائي وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تقديم الدعم والمساعدة الكافيين والملموسين لأنشطة السكان والتنمية، بما في ذلك ما يتم عن طريق صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من الأجهزة والمؤسسات في منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التي ستشارك على جميع الأصعدة في تنفيذ برنامج العمل؛

٦ - تؤكد من جديد على أهمية الحوار بين بلدان الجنوب من أجل نجاح تنفيذ برنامج العمل، وتدعو جميع الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، إلى مواصلة دعم الأنشطة التي تضطلع بها البلدان النامية في مجال التعاون بين بلدان الجنوب؛

٧ - تنوه بجهود "الشركاء في السكان والتنمية" في تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال التعاون بين بلدان الجنوب؛

٨ - تشدد على أهمية تحديد وتخصيص موارد مالية من جميع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الإقليمية، لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل؛

٩ - تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يواصل إعطاء التوجيه في الأمور التي تتعلق بالمواءمة والتعاون والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة فيما يخص تنفيذ برنامج العمل؛

١٠ - تؤكد أن لجنة السكان والتنمية، بوصفها لجنة فنية من لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تتحمل المسؤولية الأولية عن رصد واستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل، وتؤكد على ضرورة مواصلة اللجنة عملها لتوسيع مجالات التركيز بحيث تعكس برنامج العمل بشكل كامل؛

١١ - تدعو الأمين العام إلى تأمين أن تقوم فرقة العمل المعنية بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التابعة للجنة التنسيق الإدارية، بإبلاغ اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتقدم المحرز في أعمالها، مع التركيز على تحسين أثر أداء البرنامج، بغرض التنسيق في هذا الشأن على صعيد

المنظومة بأسرها، وتشدد على ضرورة قيام جميع الأفرقة العاملة التابعة لفرقة العمل بالتعاون الوثيق فيما بينها وبتقديم التقارير في حينها:

١٢ - تؤكد أهمية الجهود التي تقوم بها فرقة العمل في وضع مؤشرات ملائمة، على أساس عاجل، باعتبارها وسائل يعتمد عليها في رصد التقدم في تنفيذ برنامج العمل، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الصحة الإنجابية في كل بلد، آخذة بعين الاعتبار الأعمال ذات الصلة في مجال البحث والتطوير، وكذلك نظم جمع المعلومات القائمة في الدول النامية، وإتاحة هذه المعلومات، عند صدورها للجنة السكان والتنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين؛

١٣ - تؤيد استمرار التنسيق والتعاون بين فرقة العمل وكيانات الأمم المتحدة المختصة المسؤولة عن وضع الإحصاءات؛

١٤ - تؤكد من جديد أنه ينبغي لأعمال متابعة المؤتمر على جميع المستويات أن تراعي بشكل كامل أن السكان والصحة والتعليم والفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك وتمكين المرأة والبيئة، كلها قضايا شديدة الترابط وينبغي أن ينظر إليها في إطار نهج متكامل؛

١٥ - توصي بأن تتولى دورتها الخاصة المقرر عقدها في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، إعطاء الاهتمام الواجب لمسألة السكان في سياق التنمية المستدامة؛

١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين عن تنفيذ هذا القرار؛

١٧ - تقرر أن تدرج في جدول أعمال دورتها الثانية والخمسين، البند الفرعي المعنون "السكان والتنمية".

الجلسة العامة ٨٦

١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦